

## مذكرة من زعماء الضفة الغربية المسلمون إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي يدين فيه ضم القدس للاراضي المحتلة والاعتداء على المسجد الأقصى\*

١٩٦٧/٧/٢٤

قدم زعماء الضفة الغربية المسلمون مذكرة مطولة الى الحاكم العسكري الاسرائيلي حول ضم القدس للاراضي المحتلة والاعتداء على المقدسات. وقد اعلنت المذكرة ان القرارات الصادرة عن السلطات التشريعية والتنفيذية الاسرائيلية بضم القدس العربية وضواحيها الى اسرائيل هي قرارات باطلة ومنعدمة للاسباب التالية:

- (أ) لأن القدس العربية جزء لا يتجزأ من الاردن، ولأن اسرائيل ممنوعة بموجب احكام الفقرة (٤) من المادة (٢) من ميثاق الامم المتحدة من الاعتداء على سلامة الاراضي الاردنية وعلى استقلالها السياسي، وتبعاً لذلك فانها ممنوعة من ضواحي جزء من الاراضي الاردنية لاسرائيل.
- (ب) لأن هيئة الامم المتحدة فضت بعدم شرعية ضم القدس العربية لاسرائيل بمقتضى قراراتها الصادرين، بدورها الطارئة المنعقدة خلال الفترة ١٧-٢١ تموز (يوليو) ١٩٦٧.
- (ج) لأن مجلس الكنيست الاسرائيلي لا يملك صلاحية ضم اراضي دولة اخرى اليه.

واشارت المذكرة الى ان اهالي القدس العربية وضواحيها قد سبق لهم ومارسوا حق تقرير مصيرهم بحرية تامة مع باقي أهالي الضفة الغربية بالوحدة مع الضفة الشرقية، فكونوا بذلك المملكة الاردنية الهاشمية بموجب القرار الاجماعي لمجلس الامة الاردني بتاريخ ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ وازادت المذكرة ان ضم القدس العربية هو اجراء باطل فرضته سلطات الاحتلال بارادتها المنفردة، خلافاً لارادة اهالي المدينة، الذين يرفضون هذا الضم، والذين يتمسكون بوحدة الارض الاردنية. واشتكت المذكرة من تدخل السلطات الاسرائيلية في الشؤون الدينية للمسلمين، ومن ذلك مراقبة وزارة الاديان الاسرائيلية لخطب الجمعة التي تلقى في المسجد الأقصى وحذف فقرات منها بما في ذلك آيات قرآنية، وادخال زوار اسرائيليين من الرجال والنساء الى المسجد الأقصى "بحالة غير محتشمة تتعارض مع اصول الدين والتقاليد العربية والاسلامية"، وهدم مسجدين من ضمن حي المغاربة بالقدس الذي هدمته السلطات الاسرائيلية، علاوة على ان هذا الحي بأكمله هو من الأوقاف الخيرية الاسلامية، والتعدي على الحرم الابراهيمي في الخليل واغلاقه امام المسلمين ايام الاسبوع عدا ساعات قليلة يوم الجمعة، مع فتحه امام الاسرائيليين طول الاسبوع "لممارسة طقوس فيه تتعارض مع احكام الدين الاسلامي"، وتدخل وزارة الاديان الاسرائيلية في شؤون الاوقاف الاسلامية.

\* المصدر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969)، ص ٤٥٤ - ٥٤٧

ومحاولتها التدخل في شؤون المحاكم الشرعية بما فيها محكمة الاستئناف بالقدس. وطالبت المذكرة بعدم المساس بالسلامة الاقليمية للدولة الاردنية وباستقلالها السياسي، والغاء قرار ضم القدس العربية وضواحيها الى اسرائيل، والتوقف عن التدخل في الشؤون الدينية للمسلمين، واحترام المؤسسات العربية القضائية والشرعية والادارية والبلدية في القدس العربية، وتمكينها من ممارسة صلاحيتها التي كانت قبل الاحتلال. واعلن موقعو المذكرة ان الفقه الاسلامي يمنع غير المسلمين من تولي شؤون المسلمين، وقالوا انهم يعتبرون انفسهم هيئة اسلامية تتولى رعاية الشؤون الاسلامية في الضفة الغربية بما فيها القدس الى ان يزول الاحتلال. وفوضوا الشيخ عبد الحميد السائح بممارسة صلاحية قاضي القضاة في الضفة الغربية حسب القوانين الاردنية، كما فوضوا محكمة الاستئناف الشرعية بممارسة صلاحية عدة هيئات اسلامية بما فيها مجلس الاوقاف حسب التشريعات الاردنية.

وقع هذه المذكرة كل من السادة: انور الخطيب، محافظ القدس، روجي الخطيب، امين القدس، الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس محكمة الاستئناف الشرعية، حلمي المحتسب، عضو محكمة الاستئناف الشرعية، سعيد صبري، قاضي القدس الشرعي، سعد الدين العلمي، مفتي القدس، المحامي كمال الدجاني، المحامي ابراهيم بكر، عارف العارف، مدير متحف القدس، المحامي العين فؤاد عبد الهادي، المحامي العين عبد الرحيم الشريف، المحامي حافظ طهبوب، المحامي سعيد علاء الدين، المحامي عمر الوعري، المحامي عبد المحسن ابو ميزر، اسحق درويش، اسحق الدزدار، حسن طهبوب، مدير اوقاف القدس، الدكتور داوود الحسيني، الدكتور صبحي غوشة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbrt@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)